Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/16
9 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٦٤٩ التي عقدها مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ بصدد نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ليبريا" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس.

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء اندلاع القتال في منروفيا والتدهور السريع للحالة في جميع أنحاء ليبريا. وهذه الجولة الجديدة من القتال بين الفصائل، ومضايقة وإيذاء السكان المدنيين والمشتغلين بالأنشطة الإنسانية والغوثية وإساءة معاملتهم تهدد عملية السلام وتثير شكوكا كبيرة بشأن التزام الفصائل بتنفيذها.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الأطراف بمسؤوليتها عن احترام القانون الإنساني الدولي احتراما تاما فيما يتعلق بالسكان المدنيين وضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين، ويطلب منها اتخاذ خطوات فورية تحقيقا لتلك الغاية. ويدعو المجلس جميع الأطراف الى الوفاء بالتزامها باحترام حصانة الموظفين الدبلوماسيين وحرمة الممتلكات الدبلوماسية.

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء عدم قدرة مجلس الدولة وزعماء الفصائل على إظهار الإرادة السياسية والتصميم اللازمين لتنفيذ اتفاق أبوجا. وإذا لم يعلن الزعماء السياسيون لليبريا على الفور باتخاذ إجراءات إيجابية ملموسة، عن إعادة تأكيد التزامهم باتفاق أبوجا واحترامهم الكامل لالتزامهم بإعادة إقرار وقف إطلاق النار ومواصلته فسيخاطرون بفقدان دعم المجتمع الدولي. ويشدد المجلس على المسؤولية الشخصية لقادة ليبريا في هذا الشأن.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاق أبوجا بوصفه الإطار القائم الوحيد لحل الأزمة السياسية لليبريا كما يؤيد الدور الحاسم للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في وضع حد للنزاع.

"ويدعو مجلس الأمن الحكومة المؤقتة الوطنية الليبرية والأطراف الليبرية إلى العمل مع فريق الرصد العسكري التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على الفور لفض اشتباك جميع القوات وإعادة إقرار السلم والقانون والنظام في منروفيا وتنفيذ وقف إطلاق النار بصورة فعالة وشاملة في جميع أنحاء البلد. ويدعو المجلس الأطراف، ولا سيما جناح أوليمو - ج في حركة

التحرير الليبرية المتحدة من أجل الديمقراطية، الى الإفراج عن جميع الرهائن دون أذى. ويدعو الأطراف كذلك الى إعادة جميع الأسلحة والمعدات التي تم الاستيلاء عليها إلى فريق الرصد العسكري التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

"ويذكر مجلس الأمن جميع الدول بالتزامها التقيد بدقة بالحظر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى ليبريا بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، وعرض جميع حالات انتهاك حظر الأسلحة على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٩٨٥ (١٩٩٥).

"ويعلن مجلس الأمن اعتزامه القيام، بناء على التقدم المحرز من جانب الأطراف الليبرية في تنفيذ الخطوات المبينة أعلاه، وبعد النظر في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام بشأن التطورات في ليبريا، بتحديد أية تدابير أخرى قد تكون مناسبة فيما يتعلق بوجود الأمم المتحدة في ليبريا في المستقبل.

- - - - -